مؤتمر الحوار الوطني الشامل
بالحوار نصنع المستقبل
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
14 OCTOBER
www.14october.com
الخميس والجمعة 27-28 يونيو 2013م -العدد 15804

السكان والتنمية

إشراف/ بشير الحزمي

في الاجتماع التشاوري الثاني للبرلمانيين العرب حول برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية

التعهد بتأسيس منتدى دائم للبرلمانيين العرب للسكان والتنمية من أجل تبادل الخبرات

■ عمان / متابعات :

أكد أعضاء البرلمانات العربية المشاركون في الاجتماع التشاوري الثاني للبرلمانيين العرب حول برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية الذي انعقد في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية في يومي 15-16 يونيو 2013 لمتابعة مخرجات الاجتماع التشاوري الأول المنعقد بشرم الشيخ في الفترة من(17-18) أبريل 2013م التزامهم بالدور المحوري المتواصل الذي يقوم به أعضاء البرلمانات لصياغة و سن التشريعات والقوانين والسعي لتوفير الموارد المالية وكافة أوجه الدعم الأخرى التي تهدف لتحسين وضع الأسرة والصحة الإنجابية بكل مكوناتها ومراقبة تنفيذها ، ودعم حقوق المرأة كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وتحسين أوضاعها وحماية وتحسين أوضاع الأطفال والشباب وخاصة الفتيات وفقاً لأولويات المنطقة العربية .

وأعلنوا في البيان الختامي للاجتماع مواصلة العمل لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع التشاوري الأول بخصوص التعهد بتأسيس منتدى دائم للبرلمانيين العرب للسكان والتنمية من أجل تبادل الخبرات و تنسيق العمل بهدف دعم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد 2014م.

وتعهدوا بالعمل على المشاركة الفاعلة في المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية بالدول العربية المقرر عقده في القاهرة بجمهورية مصر العربية من 24-27 يونيو 2013م للمشاركة في بلورة رؤى المنطقة العربية حول أولويات برنامج -السكان والتنمية لما بعد عام 2014 والعمل على إدراجها ضمن أجندة عمل التنمية الدولية لما بعد عام 2015م .

وثمنوا انضمام برلمانيين من ثلاث دول عربية جديدة في الاجتماع الثاني . وأكدوا على ضرورة السعي الجاد من قبل المنتدى وصندوق الأمم المتحدة للسكان لانضمام بقية ممثلي برلمانات الدول العربية التي لم تشارك في الاجتماع يمني الأول والثاني معربين عن إدراكهم للإنجازات التي حققتها شبكات البرلمانيين على المستويات الوطنية والإقليمية في دعم أجندة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، مؤكدين تنمية قدرات البرلمانيين في قضايا السكان والتنمية من أجل دعم وتنفيذ ومتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والوفاء بالالتزامات.

بهدف إكساب المشاركين المعارف والمهارات اللازمة لتقديم خدمات الصحة الإنجابية خلال الأزمات والنزاعات

مشروع الصحة الإنجابية في حالة الطوارئ ينفذ برنامجاً تدريبياً لمقدمي الخدمات الصحية

الوعيل: البرنامج يستهدف المحافظات المتأثرة بالنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والنزوح

عقدت بالعاصمة صنعاء فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بمقدمي الخدمات الصحية في مجال وسائل تنظيم الأسرة في حالة الطوارئ التي نظمتها على مدى ثلاثة أيام في الفترة22-24 يونيو الجاري جمعية رعاية الأسرة اليمنية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار مشروع الصحة الإنجابية في حالة الطوارئ الذي يستهدف مقدمي الخدمات الصحية في عدد من محافظات الجمهورية .. صحيفة 14أكتوبر التقت على هامش الورشة التدريبية بالقائمين على الورشة وعدد من المشاركات واستمعت إلى آرائهم حول أهمية تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في حالة الطوارئ والدور المناط بمقدمي الخدمات الصحية في هذا الجانب .. فإلى التفاصيل :

استطلاع / بشير الحزمي

الدكتور فارس الوعيل مسئول الرصد والإغاثة بجمعية رعاية الأسرة اليمنية قال : الهدف من عقد هذه الدورة التي تشارك فيها 34 من مقدمي الخدمات الصحية في محافظات صنعاء، عمران، حجة ، صعدة هو إكساب المشاركين المعارف والمهارات اللازمة لتقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة خلال الأزمات والنزاعات .

وأوضح أن عقد هذه الدورة يأتي ضمن برنامج الصحة الإنجابية في حالة الطوارئ الذي تنفذه الجمعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في عدة محافظات ، ويشمل تنفيذ ورشات عمل تدريبية لمقدمي الخدمات الصحية في مجالات عديدة منها الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة جنسيا .

وأشار الوعيل إلى أن البرنامج يستهدف المحافظات المتأثرة بالنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والنزوح،لافتا إلى أن برنامج هذه الدورة قد أشتمل على العديد من المحاضرات القيمة التي تناولت موضوعات عديدة ذات صلة بموضوع التدريب أهمها تعريف الصحة الإنجابية وعناصرها ومحدوديتها في اليمن ، الصحة الإنجابية في حالة الأزمات ، مقدمة عن وسائل تنظيم الأسرة ، المشورة في وسائل تنظيم الأسرة ، استخدامها في حالة الطوارئ والأزمات والرؤية الشرعية لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة .

وشدد على ضرورة تلقي جميع المهاجرين وملتمسي اللجوء والمشردين لخدمات التعليم الأساسي والخدمات الصحية وهو ما أكد عليه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994م،مؤكدا أن الصحة الإنجابية حق من حقوق الإنسان واحتياج من احتياجات الصحة البيولوجية والنفسية والاجتماعية.

الحماية الصحية للمرأة

أما عائشة علي محمد المثنى من محافظة حجة فقد تحدثت وقالت : إن تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في حالة الطوارئ يوفر الحماية الصحية للمرأة ويساهم في تخفيض نسبة الوفيات بين الأمهات والأطفال ، وتوفير الراحة للام والأب ، وإتاحة الفرصة لهما لتربية أبنائهما ونظافتهم ، وأضافت بالقول : استخدام وسائل تنظيم الأسرة سيساعد على راحة الأب و تخفيف الأعباء المادية وتوفير متطلبات العيش للأسرة والأطفال وحمايتهم من الأمراض وفي مقدمتها الإسهالات أي يجب أن يكون عدد الأطفال قليلا ما بين 3-4 وفترة الولادة بين الطفل والآخر سنتين ونصف على الأقل وخاصة في حالات الطوارئ وأوضحت أن مقدمي الخدمات الصحية يلعبون دورا مهما في هذه الظروف الطارئة من جميع النواحي وخاصة للأمهات الحوامل حيث يؤدون دوراً مهماً في إسعاف الحالات وتقديم الرعاية الصحية الأولية والمشورة وإحالة الحالات الحرجة إلى المراكز المتخصصة.

تثقيف وتوعية

من جانبها تقول إيمان علي محمد الكينعي من محافظة صنعاء أن لتقديم الخدمات الصحية وخاصة الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في حالة الطوارئ أهمية كبيرة وذلك لتفادي حدوث العواقب مثل الحمل غير المرغوب والاجهاضات والنزيف وغير ذلك وخاصة في حالة الكوارث والحروب، موضحة أن دور مقدمي الخدمة الصحية في هذه الحالات الطارئة يتمثل في التثقيف والتوعية والإرشاد ومراعاة الأولويات اللازمة في مثل هذه الحالات.

تخفيف المعاناة

أما أماني احمد القاضي من محافظة حجة فقد تحدثت من جهتها وقالت إن تقديم هذه الخدمات في حالات الطوارئ له أهمية كبرى ويساهم في تخفيض نسبة الوفيات بين الأمهات والأطفال . كما يلعب دوراً في تخفيف المعاناة عن النساء أثناء النزاعات والنزوح ويساعد في تمكين المرأة من تحمل مسئولياتها تجاه الأسرة والمجتمع.

تعزيز الوعي

بدورها تقول خيزران النوحي من محافظة حجة: إن تقديم المشورة في الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في حالات الطوارئ مهم جدا ، وفي حالة الطوارئ ينبغي إحالة الحالة الطارئة للأمهات إلى اقرب مركز صحي وبشكل مبكر ، كما ينبغي أن يتم في الحالات الطارئة تجاوز قدرة المجتمع المتأثر على تحمل العبء المادي .

وأوضحت أن من مهام مقدمي الخدمات في هذه الظروف التنسيق بين قطاعات الخدمات الأخرى، وتحقيق التكامل في تقديم خدمات الصحة الأولية، وتعزيز الوعي المجتمعي حول الوقاية من العدوى المنقولة جنسيا ، ومواجهة العنف الجنسي والتعامل معه ، و الأمومة المأمونة .

أهمية قصوى

وتقول آمنة علي يحي المهدي من محافظة حجة إن تقديم الخدمات في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للنساء في حالة الطوارئ يمثل أهمية قصوى بالنسبة للمرأة كون هذه الخدمات تعد من أولويات الخدمات التي تحتاجها المرأة .

وأضافت :علينا كمقدمين للخدمات الصحية مساعدة المجتمع في إيصال الخدمات للمستهدفين ونشر الوعي وتقديم المشورة.

تقليل الوفيات

أما أماني محسن صفيان من محافظة صعدة فقد تحدثت وقالت : تأتي أهمية تقديم خدمات الصحة الإنجابية في حالة الأزمات من كونها تستهدف الفئة الأكثر عرضة للمخاطر الصحية أثناء الأزمات وهي النساء ..حيث تزيد معدلات الوفيات وحالات الإجهاض وكذلك تكون عرضة للاعتداء .. من هنا يلعب تقديم خدمات الصحة الإنجابية دوراً مهماً في تقليل الوفيات وكذلك العمل على توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية مثل الرعاية أثناء الحمل والولادة وبعد الولادة .

وأضافت أماني بالقول : الكادر الصحي يلعب دوراً أساسياً كونه المحور الأهم فليس هناك خدمات صحية بدون وجود كادر .ويتمثل دوره في تقديم ومد يد العون لجميع الفئات المتضررة.

أهمية كبرى

وترى كوكب عبده محمد حبحب من بني حشيش محافظة صنعاء أن تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في حالة الطوارئ له أهمية كبرى لتفادي الحمل غير المخطط له بين الزوجين ، و الإجهاض غير الآ من خصوصا في وضع صحي متردٍ وانعدام الخدمات الأساسية .

وقالت إن مقدمي الخدمات الصحية لهم دور أساسي لأنهم من يقدمون المعلومات الصحية الصحيحة والمشورة إضافة إلى تقديم الخدمة.

دور أساسي

و تقول هناء عبد الملك الحيي من مركز الروضة محافظة صنعاء: تقديم خدمات الصحة الإنجابية مهم لتفادي حدوث المضاعفات الصحية أثناء الأزمات مثل ارتفاع معدل وفيات الأمهات وزيادات حالة الإجهاض ودور مقدمي الخدمات الصحية أساسي كونه من يتولى القيام بتنفيذ هذه المهام .

حماية ووقاية

وختاما تقول الدكتورة بشرى مطهر يحي من محافظة صعدة : أهمية تقديم خدمات الصحة الإنجابية في الطوارئ تكمن في أنها توفر الحماية والوقاية من الأمراض من المنقولة جنسيا ، الولادة الآمنة ، وتوفر رعاية أثناء الحمل وأثناء الولادة وبعد الولادة ومن ضمنها تقديم اللقاحات ، تقديم المشورة في وسائل تنظيم الأسرة .

موضحة أن دور الكادر الصحي يتمثل في تقديم الخدمات للجميع بدون تتميز ، المحافظة على الخصوصية للمنتفعين ، وكذلك في توزيع مستلزمات الصحة الإنجابية.

استخدام وسائل تنظيم الأسرة في حالة الطوارئ يوفر الحماية الصحية للمرأة ويساهم في تخفيف الأعباء المادية

الوضع السكاني في اليمن يعرض في المؤتمر الإقليمي للسكان بالقاهرة

■ صنعاء/ بشير الحزمي:

يستعرض اليمن التقرير الوطني حول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 أمام المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية في القاهرة خلال الفترة من 24 إلى 26 يونيو الحالي.

وأوضح الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان مطهر زبارة أن التقرير يحتوي على تسعة أجزاء تناولت أهم ما تم تحقيقه في مجال العمل السكاني منذ بداية تسعينيات القرن الماضي حتى الآن وبالذات خلال السنوات الخمس الماضية وأهم أولويات هذا العمل خلال السنوات الخمس القادمة وبالذات في مجال السياسات والبرامج والبناء المؤسسي والمواضيع الرئيسية التي طرحها المؤتمر الدولي للسكان 1994 للمعالجة.

وقال أن التقرير سيتطرق الى مستوى الشراكة والصعوبات والتحديات التي تواجه العمل السكاني في بلادنا . مشيرا الى أن الجزء الأول من التقرير يتناول موضوع السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة ، في حين يتناول الجزء الثاني موضوع النمو السكاني والهيكل السكاني في حين يتطرق الجزء الثالث إلى موضوع التحضرو الهجرة الداخلية ، أما الجزء الرابع فقد تناول الهجرة الدولية وعدم وجود سياسة واضحة للدولة نحو الهجرة الوافدة رغم ما تعانيه البلاد من جراء تدفق المهاجرين واللاجئين الأفارقة ، أما الجزء الخامس فيتناول موضوع الأسرة ورفاة الأفراد والمجتمع ، كما تناول الجزء السادس موضوع الحقوق والصحة الإنجابية والأمراض والوفيات ، في حين تطرق الجزء السابع الى موضوع المساواة بين الجنسين وما قامت به الدولة وشركاء العمل السكاني في هذا الجانب ، فيما ناقش الجزء الثامن من التقرير موضوع السكان والتنمية والتعليم وما حققه اليمن في هذا الجانب من تطور ملموس خلال الفترة الماضية ، أما الجزء التاسع والاخير من التقرير الوطني حول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 فقد تناول أهم التوصيات الهادفة إلى دعم العمل السكاني وتطويره في الجانب المؤسسي وفي جوانب التخفيف من الفقر ودعم حماية البيئة وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والدراسات والبحوث والتوعية وغيرها من الجوانب التي تخدم تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان.

وكذا أهمية انعقاد هذا المؤتمر لإجراء مراجعة شاملة لما حققته دول المنطقة العربية من أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة عام 1994، وخاصة أولويات العمل لمرحلة ما بعد 2014، وعلاقتها الوثيقة بأجندة التنمية الدولية بعد عام 2015 ،. منوها بما سيناقشه المؤتمر من قضايا عديدة ذات علاقة بالوضع السكاني والتنموي في البلدان العربية مثل التحولات الديموغرافية والتحول الديمقراطي في المنطقة، دور الشباب في صناعة المستقبل، وصحة الأم من منظور حقوقي، والتغيرات المناخية وعلاقتها بالتغيرات السكانية، والتغيرات في أنماط تكوين الأسرة والإنجاب والشيخوخة.

وتجدر الإشارة إلى أن المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية يقوم بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين، وبخاصة جامعة الدول العربية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغرب آسيا، ولجنة الأمم المتحدة لإفريقيا والاتحاد الأفريقي؛ للإعداد لعقد هذا المؤتمر الذي يعنى ببحث وضع السكان والتنمية في الدول العربية.

ويأتي عقد هذا المؤتمر في مرحلة التحول التي تمر بها المنطقة العربية وتحتاج إلى مراجعات شاملة لبناء خطط تنموية لمرحلة ما بعد 2015 آخذة في الاعتبار المتغيرات والاحتياجات السكانية.

› وائل زقوت

أين تقف اليمن من كل ما يحصل؟

اجتمع اليوم في صنعاء مرة أخرى المجتمع الدولي وحكومة اليمن لمتابعة التقدم في انتقال اليمن والاتفاقيات بين اليمن والمانحين. وبحسب ما تم الاتفاق عليه في مبادرة السلام لعام 2012، تشمل المرحلة الانتقالية حوارا وطنيا يجمع قطاعات جغرافية وسياسية في البلاد، والذي يمضي قدما حاليا، وكتابة دستور جديد، وتنظيم انتخابات جديدة. ويتوقع أن يكتمل كل ذلك بحلول فبراير 2014.

واجتماع اليوم يعتبر فرصة لتقييم الوفاء بالتزامات الدعم، ومتابعة تنفيذ التزامات الحكومة بموجب إطار المساءلة المتبادل، والإعداد للمضي قدما، بما في ذلك الخطوات التي يجب على الحكومة وشركاء التنمية إتباعها من الآن وحتى انعقاد مؤتمر المانحين رفيع المستوى في سبتمبر.

التقدم على صعيد ثلاث جبهات: الإنعاش الاقتصادي، والتزامات المانحين والحكومة اليمنية- أصبح ضرورياً لتمضي اليمن قدما. إذا أين تقف اليمن اليوم؟

في مارس الماضي سررت بكتابتي تقريراً بأن اقتصاد اليمن بدأت عليه علامات الاستقرار، من خلال ضبط عملية التضخم وارتفاع احتياطات العملة الأجنبية. وأوجدت تلك التطورات الأساس للانتعاش الاقتصادي. واستمر هذا الاستقرار خلال الربع الأخير وبدأنا نرى بعض علامات للنمو الاقتصادي.

ولكن في حين أن ذلك التحسن على مستوى الاقتصاد الكلي ضروري لبدء النمو، فان الكثير من اليمنيين، ويمثلون 50 في المائة من الذين يعيشون تحت خط الفقر، لم يشعروا بآثارها بعد. كما أن تردي الخدمات العامة بما في ذلك الانقطاع المتكرر للكهرباء في أرجاء البلاد، ينهك أعصاب اليمنيين ويؤثر بشدة على الاستثمار وبيئة الأعمال.

ومن جانب المانحين كان هنالك تقدم أيضا. ففي مارس الماضي رفعت تقريرا بأن السعودية والبنك الدولي عملا على الوفاء بمعظم التزاماتهما . ويسرني اليوم أن أضيف دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذلك دولة الكويت إلى تلك القائمة. ونأمل بحلول الاجتماع القادم لأصدقاء اليمن في سبتمبر أن نضيف الوفاء بالتزامات كل من قطر، الإمارات العربية المتحدة، إسبانيا وإيطاليا.

وعموما، من إجمالي التعهدات البالغة 7.9 مليار دولار لليمن، تم إنفاق مليارَي دولار، في حين تم تخصيص 6.7 مليار دولار (85 في المائة) وتمت الموافقة على 3.5 مليار دولار(45 في المائة) من المانحين المعنيين والحكومة اليمنية.

وفي حين تعتبر تلك الالتزامات أخباراً جيدة، ليس من الضروري فقط العمل على تخصيص ما تبقى من التعهدات، ولكن أن يضمن المانحون أن يتم إنفاق الأموال وأن تبدأ في الوصول الى المستفيدين المعنيين بأسرع ما يمكن.

ومن جانب الحكومة اليمنية كان هنالك بعض التقدم. إن تعيين مدير تنفيذي في المجلس التنفيذي لإطار المساءلة المتبادل، يعتبر خطوة مهمة. وسوف يسمح هذا الجهاز للحكومة بأن يدير بنجاح تلك التمويلات وأن تقوم بالإصلاحات التي التزمت بها. وبحلول سبتمبر يجب ان نرى تكوين المجلس التنفيذي لمكتب اطار المساءلة المتبادل.

كما يعتبر التزام الحكومة بمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية خطوة مهمة أخرى سوف تضمن إعداد التقارير بصورة منتظمة عن قطاع الصناعة. وأوضحت التجارب الدولية أن المبادرة تخلق مزيداً من الشفافية والمساءلة، ما يحتاجه بشدة هذا القطاع المهم من الاقتصاد اليمني والذي سوف يشجع مزيداً من الاستثمارات للقطاع.

كما ان قيام الحكومة اليمنية بتأسيس محكمة لمكافحة الفساد من ثلاثة قضاة يعتبر خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح.

وفي حين أنه يجب الإشادة بالحكومة اليمنية للقيام بتلك الخطوات، ما زالت هنالك حاجة إلى التقدم العميق والمستدام في الإصلاحات لإنجاز التزاماتها تجاه مواطنيها.

كما ان إصلاح قطاع الطاقة أساسي لهذا الأمر. وتأمين إمدادات الكهرباء للبلاد من المخربين إحدى المهام، ولكن التغيير على المدى البعيد يتطلب نهجاً جديداً لسياسة الطاقة. ويجب مجابهة معوقات القدرة الكهربائية عبر استراتيجية وطنية تخفف النفقات في مجال الطاقة. وأية إصلاحات لهذا القطاع يجب أن تتضمن إصلاحات لبرامج الدعم في مجال الطاقة، الذي يستحوذ على ثلث الموازنة العامة، في حين أن معظم المنافع تذهب للأغنياء والقليل منها يذهب للفقراء. وسوف يكون من الأفضل لو يتم استثمار تلك النفقات في الصحة والتعليم أو لأفقر الفقراء المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية اليمني.

أخيرا يلتزم المانحون الدوليون والحكومة اليمنية بروزنامة سياسات اصلاحات ذات أولوية لمساعدة اليمن في تحقيق النمو الاقتصادي عبر تنشيط القطاع الخاص لإيجاد وظائف، الشفافية، وتقديم المساعدة لأكثر الفئات هشاشة. وهذه خطوات محددة يمكن القيام بها قبل الاجتماع القادم في سبتمبر. وقد التزم المجتمع الدولي بتقديم المساعدة الفنية للحكومة لإكمال تلك الإصلاحات.

لقد رأينا اليوم تقدماً في صنعاء ولكننا نبقى متواضعين تجاه التحديات التي أمامنا. إن الالتزامات التي وافقنا عليها اليوم ضرورية ولكن الأهم هو مضاعفة الجهود. هذا وسوف أرفع تقريرا حول تقدمنا في سبتمبر القادم.

■ مدير مكتب البنك الدولي في اليمن

أخي المواطن .. أختي المواطنة

حصنوا أطفالكم ضد فيروس شلل الأطفال.. سارعوا، لا تترددوا لتنقذوا مستقبل الأجيال؛ بمنع خطره مؤدي إلى الإعاقة مدى الحياة أو الموت المحقق..

حملة التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال- الجولة الثانية (٣٠يونيو- ٢يوليو٢٠١٣م)، من منزل إلى منزل لجميع الأطفال دون سن الخامسة بجميع محافظات الجمهورية